٨٥٥ ضبطاً تموينياً في الغاب منذ بداية العام

| حماة- محمد أحمد خبازي

أكد رئيس شعبة التجارة الداخلية في منطقة الغاب حيدر جرماشة تنظيم ٨٥٥ ضبطاً تموينياً منذ بداية العام وحتى تاريخه في مجال عمل الشعبة، منها ٥٢٥ ضبطاً بحق المخالفين في عدم الإعلان عن الأسعار وتقاضي أسعار زائدة، والاتجار بالخبز في السوق السوداء.

إضافة إلى مخالفات لسوء تصنيع الخبز ونقص في وزن الربطات وعدم التقيد بمواعيد العمل في المخابز، وحيازة مواد مهربة ومجهولة المصدر، وعدم حيازة فواتير، وفرم لحم بشكل مسبق والجمع بين نوعين من اللحم، إضافة إلى عدم التقيد بمواعيد العمل في محطات المحروقات ومراكز الغاز.

وأوضح جرماشة أنه تم تنفيذ ٣٥ إغلاقاً خلال الفترة ذاتها شملت محال سمانة ومحطات محروقات ومحال قصابة وتصنيع الحلويات.

كما تم قطف ٣٣٠ عينة من الأسواق لمواد مشكوك بها، تنوعت بين الغذائية والمحروقات والمنظفات والعلف الجاهز لأبقار حلوب ومشروبات غازية وحلويات.

وعن مدى توافر المواد في المنطقة بيَّن جرماشة أن كل المواد متوافرة في أسواق منطقة الغاب، وأن هناك انفراجاً في مادة الغاز المنزلي والصناعي والبنزين أيضاً.

وعن الصعوبات التي تواجه عمل الشعبة، أوضح أن الشعبة تعمل في ظروف صعبة، حيث نصف مساحة المنطقة يقع في المناطق الساخنة، والقسم المتبقي يتعرض بشكل شبه يومي لقذائف الإرهابيين.

حرمان ٨٥٠ طالباً للتشابه ولجنة الوزارة لم تبت بالاعتراضات

٢٠٠ طالب يجيبون عن سؤال لم يرد في أسئلة البكالوريا

| عبد المنعم مسعود

كشف مدير تربية دير الزور خليل حاج عبيد عن معاقبة ٨٥٠ طالباً بالحرمان من الاستفادة من نتائج الشهادة الثانوية الدورة الثانية في دير الزور كاشفاً أن السبب يعود للتشابه في إجابات الطلاب في الأوراق الامتحانية موضحاً أن بعض التشابه يقوم على قيام حوالي ٢٠٠ طالب بالإجابة عن سؤال وهو غير موجود ضمن ورقة الأسئلة الامتحانية المطلوب الإجابة عنها.

وأضاف عبيد: إن أغلب هؤلاء الطلاب تقدم بتظلم وإن وزارة التربية شكلت لجنة لهذا الغرض وإن اللجنة لم تصدر قرارها بعد.

وأعلن عبيد عن تحقيق يجري في الرقابة الداخلية لمعاقبة المراقبين أيضاً، منوهاً بوجود ١٢ طالباً استفادوا من عملية إعادة جمع العلامات وإعادة تصحيح الأوراق الامتحانية.

ووفقاً لمدير تربية دير الزور فإن عدد الطلاب المسجلين للامتحان الترشيحي للثانوية وصل إلى ١٦٠٠ طالب وإن عدد طلاب دير الزور لهذا العام وصل إلى ٨٠ ألفاً يتوزعون على ٢١٠ مدارس منهم ٣٠ ألفاً في مدينة دير الزور يتوزعون على ٤٨ مدرسة وفي منطقة الميادين ٨٥٠٠ طالب توزعوا على ٣٠ مدرسة وفي منطقة البوكمال ٤٥٠٠ طالب توزعوا على ١٠ مدارس وبلغ عدد طلاب المعاهد الرياضي والنسوي والمصرفي حوالي ١٠٠٠ طالب.

وأوضح حاج عبيد أن منظمة اليونسيف لم تخصص محافظة دير الزور هذا العام سوى بـ٢٠٠٠ حقيبة سيتم توزيعها على الأشد فقراً من طلاب الصف الأول مبيناً أن المنظمة وزعت العام الماضي ٤٠ ألف حقيبة.

وأشار حاج عبيد إلى أن مدارس المحافظة تعاني نقصاً في المدرسين الاختصاصيين كمدرسي الرياضيات والفيزياء والكيمياء مبيناً أن عدد المدرسين والمدرسات في المحافظة وصل حالياً إلى ٦ آلاف وذلك ماعدا من تم تحديد مركز عملهم خارج المحافظة.

ولفت مدير التربية إلى أن هناك نقصاً في منهاج الفئة (ب) للمستويات الأربعة وخصوصاً أن أغلب طلاب ريف دير الزور يخضعون لهذا المستوى بعد أن فاتتهم الدراسة خلال أربع سنوات كاملة.

وأكد العبيد أن مسألة النقص في المقاعد يتم تعويضها عبر خط إنتاج المقاعد الدراسية في الثانوية الصناعية مؤكداً تصنيع ٦ آلاف مقعد وأن ألفي مقعد سيتم الانتهاء من تصنيعها خلال أيام.

ظاهرة جديدة في المجتمع السوري.. الزواج بثانية

٤٠ بالمئة من حالات الزواج في دمشق لرجال تزوجوا من امرأة ثانية

| محمد منار حميجو

- القضاء الشرعي لا يسمح بالزواج بثالثة إلا لمن دخله فوق ٥٠٠ ألف ليرة
- قسم من الأزواج لمرة ثانية بسبب أن الزوجة مسافرة ولا ترضى بالعودة
- الزواج بثانية يصبح «واجباً» في حالة كثرة العنوسة

كشف مصدر قضائي أن نحو ٤٠ بالمئة نسبة حالات الزواج لرجال تزوجوا من امرأة ثانية من إجمالي حالات الزواج التي تم تثبيتها في المحكمة في عدلية دمشق، معلناً أن نسبة الزواج من الثالثة لا تتعدى ١ بالمئة من عدد الحالات المسجلة على حين لم يرد إلى المحكمة سوى حالتين من زواج رجال من امرأة رابعة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد المصدر أن القضاء يشدد على تطبيق شروط الزواج في حال كان الرجل سيتزوج من امرأة ثانية وثالثة، موضحاً أنه يتم التدقيق على مسألة قدرة الزوج على الإنفاق ذلك بأنه يجب أن يكون دخله ما يقارب ٥٠٠ ألف للسماح له من الزواج من ثالثة.

وأضاف المصدر: أقل من هذا المبلغ لا يكفي للإنفاق على أكثر من عائلة وبالتالي في حال لم يتوافر هذا الشرط فإن القاضي يرفض الزواج لعدم قدرة الزوج على الإنفاق، مؤكداً إذا كان الزوج عاملاً أم موظفاً فإنه في الغالب يتم رفض الزواج.

وكشف المصدر أنه تم رفض العديد من الحالات من هذا النوع بعد التأكد من عدم قدرة الزوج على الإنفاق، مشيراً إلى أنه يمكن الموافقة على الزواج من ثانية بغض النظر عن قدرة الزوج على الإنفاق إذا أثبت الزوج أن زوجته الأولى على وشك الطلاق وأن هناك معاملة في هذا الخصوص أو أنها مسافرة ولا ترضى أن تعود من السفر.

وأكد المصدر أنه يحق للزوجة الأولى أن تشترط في عقد الزواج ألا يتزوج عليها زوجها وهذا الشرط لا تعرفه أغلب النساء، مؤكداً أنه في حال خالف الشرط من دون أسباب موجبة له يعتبر ذلك إساءة كاملة من الزوج وبالتالي يحق لها طلب الطلاق والحصول على كامل مستحقاتها.

ولفت المصدر إلى أنه قبل الأزمة كان هناك تشدد في الزواج الثاني بشدة بمعنى أنه يجب أن يكون هناك سبب لهذا الزواج مثل أن تكون مريضة أو مسافرة أو أنها لا تنجب أولاداً إضافة إلى قدرته على الإنفاق، لافتاً إلى أنه حالياً يتم حالياً التشدد في مسألة القدرة على الإنفاق على الزوجتين.

وأوضح المصدر أن الزواج من ثانية يخضع للأحكام الفقهية الخمسة وهي الحرمة والمباحة والواجب والمكروه والمندوب، مبيناً أنه يكون هذا الزواج حراماً في حال كان الزوج غير قادر على الإنفاق على الزوجتين إضافة إلى أنه يعلم أنه غير قادر على العدالة بينهما إلى جانب أنه لا يوجد سبب مشروع لهذا الزواج والذي يؤدي إلى تشرد العائلة بهذا الزواج.

وأضاف المصدر: الزواج المباح من ثانية في حال علم الرجل أنه قادر على العدالة رغم أنه غير متيقن على إمكانية تطبيق العدالة ويمتلك قدرة على الإنفاق إضافة إلى أنه يجب أن يغلب على ظنه أن زوجته الأولى لن تطلب الطلاق.

وأكد المصدر أن هذا الزواج واجب في حال كان هناك نسبة عنوسة كبيرة في المجتمع وبالتالي حفاظاً على المجتمع يوجب هذا الزواج.

كلام رسمي جداً

رئيس فرع مرور اللاذقية: المتابعة مستمرة لقمع ظاهرة عدم تشغيل العدادات بشكل دوري

إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم العدد ٢٩٨٠ بعنوان:

مرور اللاذقية ترد: ١٤٦ مخالفة عدم تشغيل عداد خلال ٨ أشهر.

بين رئيس فرع مرور اللاذقية العقيد لبيب عيسى يوسف أنه يتم بشكل يومي التعميم على جميع الدوريات والعناصر بضرورة قمع جميع المخالفات الظاهرة منها والمشاهدة مع إعطاء الأولوية إلى المخالفات الخطرة والمهمة والمخالفات التي تمس المواطن بشكل مباشر وخصوصاً المخالفات التي تتعلق بالسائحات العامة.

كما يوجد في الفرع مكتب خاص لتلقي الشكاوى من الإخوة المواطنين.

وقد ورد عدد من الشكاوى بهذا الخصوص تم التعامل معها بكل جدية، علماً أنه تم خلال العام الماضي تنظيم ١٦ ضبطاً بمخالفة عدم تركيب وتعديل عداد.

و٩٩ ضبطاً بمخالفة عدم تشغيل عداد وتم توقيف السائقين وتقديمهم إلى القضاء أصولاً، علماً أنه تم تنظيم ١٥٩ ضبطاً منذ تاريخ ١-١ / ٢٠١٨ ولغاية ١٠-٩ / ٢٠١٨ وتم تنظيم عدد من الضبوط بتاريخ ٥-٩ / ٢٠١٨ والمتابعة مستمرة لقمع هذه الظاهرة بشكل جدي.

بالتفويض المكتب الإعلامي

٤ مراكز جديدة لخدمة الطالب في جامعة حماة مطلع ٢٠١٩

سلطان لـ «الوطن»: لتبسيط إجراءات الطلاب وتسريع إنجاز وثائقهم

| فادي بك الشريف

كشف رئيس جامعة حماة الدكتور محمد زياد سلطان في تصريح خاص لـ«الوطن» عن دراسة لافتتاح ٤ مراكز لخدمة الطالب في تجمعات عدد من الكليات في المدينة، ضمن إطار توجه الجامعة لتبسيط إجراءات الطلاب في جميع التخصصات الدراسية وتسريع الحصول على الوثائق والمعاملات الطلابية، ناهيك عن متابعة مختلف المناحي الدرسية.

وبيّن سلطان أن الخطة تشمل إعداد البنى التحتية والمستلزمات لإحداث مركز لخدمة المواطن «الطالب» في كلية الآداب والعلوم الإنسانية التي تضم أكثر من ٨ آلاف طالب وطالبة، إضافة إلى مركز خدمة في تجمع كليات طب الأسنان والصيدلة والاقتصاد والتربية التي تضم أكثر من ١٥ ألف طالب وطالبة، إضافة إلى مركز للخدمة في تجمع كليات الطب البشري والتمريض ومعهد طب الطوارئ، والتي تضم نحو ٣ آلاف طالب وطالبة، ناهيك عن دراسة إحداث مركز جديد في المركز الرئيسي في رئاسة جامعة حماة.

ولفت رئيس جامعة حماة إلى أهمية هذا التوجه في مساعدة الطلبة في تحديد مكان مخصص للحصول على أي وثيقة سواء كشف علامات أم وثيقة دوام أو كشف تخرج، وتجنبه مراجعة جميع أقسام الكلية، عبر تأمين جميع البيانات اللازمة، مؤكداً أن من المتوقع أن تستكمل جميع الإجراءات وتأمين جميع المستلزمات والانتهاء من التحضيرات لتكون المراكز في الخدمة في مطلع العام القادم نظراً لأهميتها في التخفيف على الطلاب وإنجاز معاملاتهم بفترة قصيرة، منوهاً بتكليف الوحدة الهندسية متابعة الموضوع بما فيه تجهز البنى التحتية.

ونوه سلطان بأهمية الخطوة المهمة التي اتخذت بتوجيه من التعليم العالي عبر إحداث مركز لخدمة التأجيل الدراسي في جامعة حماة ضمن (كلية الطب البيطري) وذلك منذ أشهر، مؤكداً أن المركز يعمل بشكل جيد جداً، وساهم في التخفيف على الطلاب.

كما كشف سلطان عن مشروعات إنشائية للتوسع في كليات الهندسة المدنية، والتطبيقية، والهندسة المعمارية، وذلك من الناحية الطابقية والأبنية بما ينعكس على الناحية التعليمية، ناهيك عن التوسع في القاعات الدرسية والمخابر وذلك ضمن خطة وآلية للعمل بشكل تدريجي.

وبيّن سلطان أن الجامعة تضم نحو ٣٠ ألف طالب وطالبة يتوزعون على ١٤ كلية بمختلف التخصصات الجامعية، إضافة إلى المعهد العالي للغات، و٥ معاهد تقانية.

وأوضح رئيس الجامعة أن المعهد العالي للغات شهد أكبر عدد متقدمين في الدورة الأخيرة، مشيراً إلى أن العدد وصل إلى ٧٠٠ طالب وطالبة، علماً أن لإحداث المعهد أهمية كبيرة في تخفيف عناء السفر للمتقدمين، مؤكداً أنه تم إجراء أكثر من ١٥ دورة امتحانية في المعهد العالي للغات منذ مرسوم إحداثه، كما أن عدد المتقدمين تجاوز ٥ آلاف متقدم، لافتاً إلى إجراء جميع أنواع الامتحانات.

ولفت سلطان إلى أن امتحانات التعليم المفتوح شارفت على الانتهاء، مؤكداً أن الجامعة تضم برنامجي تعليم مفتوح في الاقتصاد والتربية، مشيراً إلى ندرة حالات الغش، وسط اتخاذ إجراءات تشديد، علماً أنه تم تأمين البنية التحتية اللازمة ليكون الامتحان نزيهاً ومريحاً، مع تأمين أماكن أوسع، وزيادة عدد المراقبين، ورؤساء قاعات بشهادات عالية، إضافة إلى وضع إستراتيجية لضبط العملية الامتحانية وسيرها بالشكل المطلوب دون أي معوقات.

لماذا التسويف في رصد المبلغ اللازم لإنشاء مشروع تربوي بطرطوس؟!

طرطوس- الوطن

معظم الشعب الصفية في مدينة طرطوس تزدحم بالطلاب ولدرجة أن الكثير منها يصل العدد فيها لنحو /٦٠/ طالباً وطالبة، وتزداد هذه الحالة حدّة في حي الجمعية والصالة والتوسع العمراني شرق شارع ميسلون، حيث لم تبن أي مدرسة في تلك المناطق منذ سنوات عديدة رغم ازدياد عدد الأبنية والكثافة السكانية.

وهذه القضية سبق وأثيرت عشرات المرات في الاجتماعات الرسمية والشعبية وفي وسائل الإعلام وأمام اللجان الحكومية التي زارت المحافظة وكان الوعد دائماً يقول: «إن شاء الله سنخصص لكم المبلغ المطلوب» لكن رغم توفر الأرض لمصلحة التربية واستملاكها منذ سنوات عديدة شرق الصالة الرياضية ورغم إنجاز الدراسات الهندسية لإقامة مدرسة عليها تخدّم تلك المناطق المكتظة مازالت الجهات الحكومية في العاصمة تقذفها من عام لآخر وسط استغراب الجميع في طرطوس من هذا التسويف غير المقبول وغير المبرر.

تابعنا هذه القضية مع مديرية تربية طرطوس فأكد لنا مديرها عبد الكريم حربا أن المديرية بأمس الحاجة لهذه المدرسة فهنالك نمو سكاني وتوسع عمراني كبير وهي تخفف من حالة الازدحام الطلابي إلى حد كبير وتمنى أن يتم لحظ الاعتمادات المالية اللازمة لها بأسرع ما يمكن والمباشرة بها.

أما مدير الخدمات الفنية علي رستم فقال رداً على تساؤلات الوطن قائلاً: مدرسة الصالة الرياضية مدروسة بواقع ٢٥ قاعة صفية و١٢ قاعة إدارية و٥ قاعات فنية و٢٢ دورة مياه للذكور والإناث والمعلمين، وبلغت قيمة الكشف التقديري ٣٩٣ مليون ليرة وتم استدراج عروض ورست المناقصة على الشركة العامة للبناء والتعمير بنسبة ضم ٩ بالمئة. ثم تم تصديق الإضبارة بقرار المكتب التنفيذي لمجلس محافظة طرطوس بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٧ وأرسلت إلى وزارة الأشغال العامة لاستكمال إجراءات التعاقد.

ونظراً للضرورة والأهمية تم عرضها عدة مرات للتصديق كما تمت المطالبة بذلك في عدة اجتماعات وجاء الرد لأكثر من مرة من رئاسة مجلس الوزراء بالتريث في تنفيذ المشروع وآخر الردود كان من الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء رقم /١/١٠٥٦٥ تاريخ ٢٠١٨/٨/١٢ الموجه إلى وزير النقل /رئيس اللجنة الوزارية المشكلة بالقرار رقم ٢٦م. و والمتضمن أنه أثناء عرض الإضبارة على رئيس مجلس الوزراء وجه لإعادة دراسة مشروع العقد في سياق إعداد موازنة عام ٢٠١٩ أو أثناء انعقاد المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

أخيراً

إن هذا المشروع التربوي ضروري وملح جداً ولا يجوز أن يبقى أسير المراسلات وضمن إطار التسويف غير المبرر لذلك نتمنى تسريع وتيرة تصديق عقد المشروع ورصد المبلغ المطلوب والمباشرة بالبناء وخاصة أن الازدحام في صفوف مدارس مدينة طرطوس يزداد حدة عاماً بعد آخر.